

المقدمة العامة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد بن عبد الله و على آله وصحبه ومن والاه.

تمهيد:

المال عصب الحياة وضرورة من ضرورياتها، وقد أولاه الإسلام عناية فائقة، فقرر أنه زينة الحياة الدنيا وقدمه على الأولاد، اعترافاً بدوره في الحياة، وتنوياً بأهميته، فقال تعالى ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف/46]، وحيث أن الإسلام قد حث على حفظ المال وتنميته واستثماره بأفضل وأكفأ الوسائل والأساليب المشروعة، ومن أجل ذلك فقد وضع العديد من الضوابط الشرعية التي تكفل حسن إدارة المال كسباً وتقليكاً وإنتاجاً وتنميةً واستهلاكاً، ومن ذلك مشروعية البيع والتجارة وحرمة الربا والاكتناز والاحتكار وكافة أشكال المقامرات والمراهنات التي تتضمن أكل أموال الناس بالباطل، ولم يكتفِ بذلك وإنما جعل السعي لكسبه والعمل على تنميته واجب لاستقرار الحياة وهناء العيش، حيث يقول الله تعالى: ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاقِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ [الملك 15].

انطلاقاً مما تقدم، وفي ظل تنامي الشعور الديني من قبل المسلمين بضرورة توفر منتجات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالربا، يعتبر سوق رأس المال الإسلامي فرصة هامة جداً لكل مستثمر وخاصة المسلمين منهم، حيث يتمكن من خلاله تقليل خسائره ومخاطره وزيادة عائداته لما يتميز به من مرونة، وذلك من خلال تنوع محفظته المالية واختيار الأدوات الأقوى والأكثر نجاحاً ومشروعية، كما يمثل سوق رأس المال الإسلامي محطة هامة لإعادة تنقية وضخ الأموال الحلال وتمويل المشروعات البناءة والناجحة، مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة إنتاج الطيبات في المجتمع.

إن سوق رأس المال الإسلامي بما يمكن أن يتضمنه من أدوات مالية بعد تطويرها بما يتفق والشريعة الإسلامية، يمكن أن يسهم في تطوير نوعية العمل المصرفي الإسلامي بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والعدالة، وبالتالي زيادة معدلات النمو والرفاهية.

أولاً: إشكالية البحث

لقد سعى البعض إلى اتهام الإسلام بالسلبية وعدم مواكبة الحضارة وتخلفه عن ركب التطور الذي حصل في جميع مجالات الحياة، وخصوصاً في الجانب الاقتصادي، معتبرين الاقتصاد الإسلامي نظرياً ضعيف الصلة بالواقع ومستجداته المعاصرة، فنشأت المعاملات الحديثة بعيدة عن التقدير الشرعي لها، وظهرت أسواق غير منضبطة بالمعايير الشرعية، ومن تلك الأسواق سوق رأس المال الذي يمثل الجزء الأكبر من ثروات البلاد، فالجزء الأكبر من موارد البلاد يتجه إلى سوق رأس المال باعتباره الوعاء الذي عن طريقه يتم تصريف هذه الموارد، فإذا لم

تكن أدوات وعقود ومعاملات هذه السوق خاضعة لنظم وضوابط شرعية، فإنها قد تتحول إلى مسرح للعبث بشروات المسلمين ومجالاً للتكسب الحرام.

إن تفعيل وتنشيط سوق رأس المال الإسلامي من شأنه أن يضيفي تغيرات نوعية ملحوظة، إذ يمكن من خلاله فتح أبواباً وأبعاداً تنافس فيها الأسواق المالية العالمية بل وتزيد من فاعليتها مع ما يمكن أن تضيفه خصائص منتجاته المالية والنقدية الإسلامية من تأثير إيجابي على استقرار الأسواق المالية العالمية وزيادة شموليتها وفاعلية أدوارها في تنمية الاقتصاديات العالمية ورفاهية المجتمعات الإنسانية.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

هل لسوق رأس المال الإسلامي القدرة على توفير الآليات والأدوات المالية المعاصرة في إطار المعاملات الشرعية، بما يجعل منه نموذجاً بديلاً للتحقق، من شأنه المساهمة في تعزيز تنافسيته بين الأسواق المالية الدولية؟

وفي هذا الإطار يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية والتي ستمحور حولها هذه الدراسة:

- 1- إلى أي مدى يختلف تنظيم سوق رأس المال الإسلامي عن تنظيم سوق رأس المال التقليدي؟
- 2- هل يمكن اعتبار جميع الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال التقليدي مشروعة؟ علماً أن بعضها يمثل حقوق ملكية، والبعض الآخر يعبر عن مديونية؟
- 3- ما هي أهم العقود التي يجري التعامل بها في سوق رأس المال الإسلامي؟ وهل يمكن اعتماد نفس إجراءات التعامل السائدة في سوق رأس المال التقليدي، ضمن إطار سوق رأس مال إسلامي من بيع، شراء ووساطة؟ أم أن بعضاً منها بحاجة إلى تطوير وفقاً للضوابط الشرعية؟
- 4- لقد سعت بعض الدول الإسلامية إلى إنشاء سوق رأس مال إسلامي، وحاولت ضبط أدواته ومعاملاته المالية، ليتسنى لجمهور المتعاملين المسلمين التعامل بهذه السوق بدلاً من حرمانهم من فوائدها ومميزاتها، فيتمكن أصحاب الأموال السائلة بالتالي من الاستثمار في تلك الأسواق دون الوقوع في الربا (أخذاً أو عطاءً)، فهل يوجد فرق بين نظرية عمل سوق رأس المال الإسلامي، وبين ما هو معمول به على أرض الواقع في هذه السوق؟

ثانيا: فرضيات البحث

كمحاولة لتجسيد تصور معين للإجابة على التساؤلات السابقة، تصاغ الفرضيات التالية، والتي سيتم اختبارها في هذا البحث:

- 1- يختلف تنظيم سوق رأس المال الإسلامي عن تنظيم سوق رأس المال التقليدي اختلافا كبيرا في جوانب متنوعة.
- 2- تتنوع الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال التقليدي بين أدوات مقبولة شرعا، وأخرى بحاجة إلى تطوير بما يتفق والضوابط الشرعية، بالإضافة إلى استحداث أدوات مالية جديدة.
- 3- إن عقود وإجراءات التعامل في سوق رأس المال التقليدي بحاجة إلى إعادة ترتيب وتطوير، من أجل ضمان حقوق ومصالح المتعاملين بقواعد مشروعة.
- 4- يوجد اختلاف بين نظرية عمل سوق رأس المال الإسلامي والتطبيق الفعلي للنظرية على أرض الواقع، يعزى إلى عدم الالتزام بالمعايير والضوابط الشرعية التي تنظم عمل تلك الأسواق، إضافة إلى الاختلافات الفقهية بين المذاهب في تقييم مدى شرعية بعض المعاملات التي تتم في سوق رأس المال الإسلامي بين مبيح لها حسب حججه، وبين محرم لتلك المعاملات.

ثالثا: أسباب اختيار موضوع البحث

تكمن مبررات اختيار موضوع: "نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال تجرية ماليزيا نموذجا" في النقاط التالية:

- 1- الرغبة في مواصلة البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية.
- 2- وجوب تعدد البحوث وتنوعها في مختلف المجالات التي يشملها الاقتصاد الإسلامي، حتى لا تقتصر هذه الأبحاث على مجال معين، وقد أولى الاقتصاد الإسلامي عناية لهذا المجال من البحث.
- 3- حداثة موضوع سوق رأس المال الإسلامي وأهميته ما جعل البحث في هذا الموضوع حيويا ومثيرا لاهتمامنا.
- 4- دراسة بعض جوانب موضوع سوق رأس المال الإسلامي والمتعلق بمجال الاختصاص لإثراء وتنمية القدرة المعرفية للباحث.

رابعاً: أهمية البحث

1- أهمية البحث بالنسبة للباحث:

- أ- تتجسد أهمية الدراسة بمحاولة المساهمة في إيجاد أرضية أكاديمية لسوق رأس مال إسلامي لا يغلب عليه العشوائية في التعامل مع وجود ضوابط وآليات وقواعد العمل المالي ضمن الضوابط والمعايير الشرعية، بالشكل الذي يخفف من مخاطر الاستثمار وزيادة البدائل الاستثمارية المتاحة، مما يترتب عليه إبراز الحاجة إلى التوظيف الأمثل للأموال، وفتح فرص وآفاق أوسع أمام البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية.
- ب- محاولة التعرف على واقع الدول التي خاضت هذه التجربة، ومحاولة الاستفادة من خبراتها وتجنب الوقوع في أخطائها، والمساهمة في إثراء ما توصلت إليه.

2- أهمية البحث بالنسبة للمجتمع:

- أ- يمكن لهذا البحث أن يساهم في تطوير وتفعيل دور سوق رأس المال الإسلامي من خلال ما يقوم به في الحياة الاقتصادية من حماية للأموال والثروات الإسلامية واستثمارها وتنميتها والحفاظة على استقرار النظام المالي والاقتصادي للأمة الإسلامية، مما يساهم في تطوير سوق رأس مال تتقيد بالضوابط الشرعية، ثم الاستفادة من نتائجه عند نجاحه عالمياً.
- ب- يمكن أن يساهم هذا البحث في توضيح الرؤية حول المعاملات الشرعية التي تمارس في أسواق رأس المال، التي لا يحيط بأصولها وأساليبها شبهة الربا.

3- جدوى البحث بالنسبة لحقل المعارف الاقتصادية:

- أ- تفعيل القدرات والمعارف العلمية والفكرية في الدراسات الاقتصادية الإسلامية عامة والأسواق المالية الإسلامية خاصة من أجل تأصيل التجربة الإسلامية في إطار عمل الأسواق العالمية.
- ب- المساهمة في رفع الاتهام عن الأبحاث الاقتصادية الإسلامية بأنها متخلفة عن ركب الحضارة ومنعزلة عن الحياة الواقعية، وأنها غير قادرة على مواجهة تحديات العصر، وإثبات أن الفكر الإسلامي أدواته الخاصة به وفق رؤيته الشرعية.

خامساً: أهداف البحث

يسعى البحث في موضوع "نحو نموذج إسلامي لسوق رأس المال تجربة ماليزيا نموذجاً" بلوغ الأهداف التالية:

- 1- المساهمة في التعريف بالمعايير والضوابط الشرعية التي تشكل إطار عمل سوق رأس المال الإسلامي، وبيان الصيغ الشرعية التي تكتمل بها سوق رأس المال الإسلامي في مسائل الأسهم والصكوك والعقود والمعاملات ثم تحليلها ونقدها من منظور إسلامي، مما يشجع المؤسسات المالية على دفع مدخراتها واستثمارها بشكل مشروع.
- 2- المساهمة في تطوير سوق رأس المال الإسلامي بما يجعل منه نموذج قادر على توفير البديل الإسلامي للمعاملات المالية الربوية السائدة في مجتمعاتنا الإسلامية.
- 3- تقييم تجربة ماليزيا في إقامة سوق رأس مال إسلامي من خلال الواقع العملي لهذه السوق مع إبراز أوجه الاختلاف بينها وبين نظرية سوق رأس المال الإسلامي، ومدى إمكانية الاستفادة من خبراتها.

سادسا: منهجية البحث

1- منهج البحث:

سوف يجمع هذا البحث بطبيعته بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي، حيث تقوم منهجية بناء نموذج سوق رأس المال الإسلامي على إستراتيجية متعددة المحاور، فهي تستفيد من تجربة عمل أسواق رأس المال العالمية التقليدية في كل جوانبها، باعتبارها رصيذا حضاريا إنسانيا مشتركا، وذلك من خلال تحديد العناصر التي لا يقوم سوق رأس المال إلا بها، من خلال وصف سوق رأس المال التقليدي، وما يجري فيه من معاملات وعمليات وما يعتمد عليه من أدوات ثم تحليل تلك الأدوات والعمليات والمعاملات في ضوء المنظور الإسلامي ونقدها، وبيان ما يوافق الشرع منها، ومن ثم السعي لبناء صيغه إسلامية بديلة لها، كلما كانت هذه العناصر تخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا من أجل تعميق الوعي بالأدوات والمعاملات المالية الشرعية، وذلك يستدعي تطوير الأوراق والمعاملات المالية المحرمة شرعا، واقتراح البدائل لها، واستحداث عناصر أخرى تقع كلها في دائرة الحلال.

وفي سبيل التوصل إلى ذلك، تهتم هذه الدراسة بالرجوع إلى المصادر والمراجع الأساسية في الاقتصاد الإسلامي وخاصة المتعلقة منها بسوق رأس المال الإسلامي، وكذلك الرجوع إلى الدراسات والأبحاث الحديثة حول الموضوع.

وعند اختيار سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ليكون عينة الدراسة ونموذج حالة دراسية للمقارنة بين النظرية والتطبيق الفعلي، تم الحصول على جميع البيانات والمعلومات اللازمة عن تلك الأسواق ذات العلاقة بموضوع البحث من خلال زيارة مواقعها الالكترونية على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى متابعة العديد من المنتقيات والأبحاث ذات الصلة بالموضوع.

2- مجتمع الدراسة:

لقد ركزت الدراسة في جانبها التطبيقي على سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، باعتبارها الحالة الأولى والرائدة في مجال سوق رأس المال الإسلامي، والقائمة فعليا على أرض الواقع، والتي تعمل وفق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية الغراء إلى حد ما، مقارنة بالتجارب الدولية الأخرى المتواضعة كتجرتي السودان والبحرين.

سابعاً: الدراسات السابقة حول الموضوع

إن سوق رأس المال الإسلامي موضوع حديث النشأة نظريا وعمليا مقارنة ببعض المواضيع الأخرى، حيث أن كثير من الأدوات والمعاملات التي تجري في إطارها تعتبر من المستحدثات، لكن لا يمكن القول بأن الدراسات التي تطرقت إليه قليلة وإنما كانت مختلفة باختلاف الزوايا التي تم التركيز عليها، وهي في معظمها عبارة عن مقالات في مجلات اقتصادية إسلامية أو أوراق عمل لندوات أو مداخلات في مؤتمرات دولية تتمحور في الغالب على المنتجات المالية الإسلامية أو المؤسسات المالية الإسلامية، أما الدراسات المتعمقة في شكل كتب أو رسائل فقد تركزت في معظمها على سوق الأوراق المالية الإسلامية أكثر من سوق رأس المال الإسلامي الأشمل بطبيعة الحال.

وحسب اطلاع الباحثة في حدود الإمكانيات المتاحة فإن أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1- دراسة سمير رضوان، 1996 بعنوان: "أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية":

تناولت الدراسة دور الأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية موضحة مفهوم السوق والبورصة وأنواعها، ومعايير الكفاءة فيها والقوانين التي تحكمها وأشارت الدراسة إلى أنواع البيوع التي تجري في البورصة وموقف الفقه الإسلامي فيه، بيد أنها لم تتوسع في ذلك بل طرحته في فصل واحد فقط، ولكنها قد توسعت في تحليلها للسوق في الاقتصاد الرأسمالي، وربطت ذلك بالتنمية الاقتصادية ولم تتطرق إلى تحديد شروط لإقامة سوق أوراق مالية إسلامية، لذلك ما قدمته الدراسة هو تفصيل ما يجري في البورصة من عمليات ومعاملات وتحليلها من منظور إسلامي، وتحديد إطار لسوق الأوراق المالية الإسلامية، ولا تبرز وجه الاختلاف بين النظرية عمل سوق الأوراق المالية الإسلامية والتطبيق التجريبي لتلك النظرية.

2- دراسة محمد صبري هارون بعنوان: أحكام الأسواق المالية: - الأسهم والسندات - ضوابط الانتفاع والتصرف بها في الفقه الإسلامي:

تناولت الدراسة الأسواق المالية المعاصرة في الشريعة الإسلامية، ببيان مفهومها، ونشأتها، وأنواعها وخواصها، ومبرراتها، وأهميتها للاقتصاد القومي وللأفراد والمؤسسات، ودورها في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي للتنمية، وتجربة البحرين في مجال شركات الأوراق المالية الإسلامية، وتجربة دار المال الإسلامي. ثم ركزت الدراسة على الضوابط الشرعية التي يجب أن تنضبط بها الأسواق المالية، وصنفتها إلى نصفين ضوابط عامة، وأخرى في مجال التداول، وكذلك ضوابط التعامل بالأسهم والسندات، وما يتعلق بها من ضوابط الاستثمار، والربح والتعامل بالأسهم، كما تناولت الدراسة رقابة الدولة للأسواق المالية. وتعرضت لأنواع البورصات، ولأدوات المالية المتداولة في بورصة الأوراق المالية " الأسهم والسندات " وما يتعلق بها من أحكام، مثل: ما يتعلق بها من حيث العقود المستحدثة، من أنواع العمليات العاجلة والآجلة، مع التركيز في الحكم عليها على أغراض المتعاملين بها، وأثر النية في صحة العقود، ثم عن حكم زكاة الأسهم والسندات وما يتعلق بها، وتناولت أيضاً أنواع الأدوات المالية وسبل إمكانات تطويرها، واختتمت بعدة نتائج أغلبها عن ملخص للأحكام الفقهية التي احتوتها الدراسة، وفي الحقيقة قد أغفلت هذه الدراسة الأدوات المالية السالمة والمشتقات المالية الأخرى كالخيارات والمستقبليات والعقود الآجلة وأسواق البضائع والعملات والمؤشرات وغيرها وكان التركيز فقط على الأسهم والسندات دون سواها.

3- دراسة شعبان محمد إسلام البرواري بعنوان: بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي دراسة تحليلية، 2002:

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العمل في بورصة الأوراق المالية من خلال بيان معناها ووظائفها ودورها الاقتصادي، وتحليلها من ناحية هيكلها الإداري وسير العمل فيها، والأوراق المالية المتداولة فيها (الأسهم والسندات)، والعمليات التي تجري فيها، وذلك بدراستها وتحليلها ونقدها من منظور إسلامي لتنمية المعاملات التي تتم وفقاً لأحكام شرع الله وبيان ما يمكن تعديله ليوافق شرع الله وما لا يمكن تعديله لإلغائه، وبذلك سيتضح معالم بورصة أوراق مالية إسلامية تعمل في خدمة التمويل والاستثمار، وخرجت الدراسة بجملة نتائج، منها أن البورصة أداة فعالة للتنمية من خلال الوظائف التي تقوم بها في مجال الاقتصاد الكلي والجزئي، وهي بهيكلها الإداري من لجان وعاملين وبلوائتها وقواعدها ونظمها تدخل في دائرة الإباحة الشرعية، فلا يوجد مانع من الأخذ بها، وأن إصدار الأسهم وتداولها بالبيع والشراء جائز شرعاً إذا لم تكن الجهة المصدرة لها مما يحرم التعامل معها كشركات إنتاج الخمور والبنوك الربوية.

4- دراسة الدكتور مبارك بن سليمان بن محمد آل سليمان وهو بحث بعنوان: أحكام التعامل في الأسواق المالية:

وفيها إشارات إلى الحاجة لمعرفة التكييف الشرعي لأنواع المعاملات الحارية في الأسواق المالية، وقد تناول الباحث إجراءات التعامل في الأسواق المالية المعاصرة وتوصيفها الشرعي، وفيها أعضاء السوق (السماسة) و أوامر الشراء والبيع، إضافة إلى تطرقه إلى عقود المعاملات في الأسواق المالية المعاصرة وتوصيفها الشرعي، وتناول فيها: المعاملات العاجلة والآجلة، عقود المستقبلات، المبادلات والخيارات، وقد جاء كل هذا من أجل الاطلاع على نظم و إجراءات التعامل في سوق رأس المال الإسلامي.

5- دراسة سحاسورياني صفر الدين جعفر، 2006 بعنوان "سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا ودور الرقابة الشرعية في معاملاته":

تعرضت هذه الدراسة لإمكانيات سوق رأس المال الإسلامي في الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا وتطوير الأدوات المالية الإسلامية، كما تحدثت الدراسة عن هيئة الأوراق المالية الماليزية لاسيما اللجنة الاستثمارية الشرعية لهيئة الأوراق المالية ودورها في تطوير سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، وركزت الدراسة على الأدوات المالية الإسلامية في سوق رأس المال الماليزي، ومدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وناقشت الدراسة تأسيس وحدة سوق رأس المال الإسلامي في هيئة الأوراق المالية الماليزية ودورها في تنفيذ الدراسة المنظمة نحو الأدوات المالية الإسلامية، ودورها في تطوير النظام المالي الإسلامي في ماليزيا، وتطرقت الدراسة إلى بيان الدور الرقابي الشرعي في معاملات وأنشطة السوق، كما حاولت إبراز محاور الاختلاف بين سوق رأس المال الإسلامي والسوق التقليدي في ماليزيا، وبالرغم من أن هذه الدراسة بينت دور الرقابة الشرعية في سوق رأس المال الإسلامي إلا أنها لم تتطرق إلى دورها بشكل تفصيلي تجاه الأدوات المالية الإسلامية، ولم تفصل مدى شرعية وتوافق الأدوات المالية الإسلامية أو التقليدية المتداولة في السوق مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وعلى الرغم من أن هذه تعد دراسة تطبيقية إلا أنها لم تبرز محور الاختلاف بين ما تبنته النظرية الإسلامية لأسواق الأوراق المالية بين الواقع التجريبي لتلك النظرية.

6- دراسة نورليامت سعيد جعفر، 2006 بعنوان: "سوق المشتقات الماليزية تقدير اقتصادي وشرعي":

ركزت الدراسة على مناقشة نظرية سوق المشتقات بشكل عام، وتنحصر المناقشة على عقود المستقبلات، وعقود الخيارات بالإشارة على وجه الخصوص إلى تجربة بورصة المشتقات الماليزية، وبيان التكليف الفقهي لمعاملاتها ودورها في تطوير الأسواق المالية، وتطرقت إلى بيان مفهوم سوق المشتقات الماليزية وتاريخ نشأتها وأهميتها في الحياة الاقتصادية، وركزت على دراسة وتحليل الواقع الفعلي للعمليات في بورصة المشتقات الماليزية وبيان الأحكام

الشرعية في عقود المستقبلية وعقود الخيارات والتكليف الفقهي لها ومدى توافقها مع الشرعية، ولكن لم يكن التركيز فيها على دور الرقابة الشرعية في هذا السوق على العقود المتداولة أو العمليات الجارية في السوق، كما لم تتطرق لجميع الأدوات المالية المتداولة في البورصة الماليزية وانحصرت الدراسة على سوق المشتقات.

7- دراسة بن الضيف محمد عدنان، 2007 بعنوان: "الاستثمار في سوق الأوراق المالية-دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية-":

ركزت الدراسة على الاستثمار من منظوره الوضعي والإسلامي بالتركيز على دوافعه وضوابطه الشرعية ثم التفصيل في عقود الاستثمار الشرعية حيث تم تصنيفها إلى عقود المشاركة وعقود البيع وعقود أخرى، ثم تناول الباحث سوق الأوراق المالية من المنظور الإسلامي، حيث تم التعريف بهذه السوق أولاً من المنظور الوضعي، ثم تحديد الركائز الشرعية لقيام سوق مالية إسلامية، ثم التطرق لنظم التعامل وأحكام العمليات في سوق الأوراق المالية الإسلامية من خلال الإشارة إلى إجراءات التعامل في سوق الأوراق المالية الإسلامية وأحكام العمليات العاجلة والآجلة، وما يلاحظ على هذه الدراسة أن التركيز كان على أدوات الاستثمار التقليدية من أسهم وسندات في سوق الأوراق المالية الإسلامية أكثر من المعاملات والأدوات الاستثمارية الحديثة، ثم إسقاط هذه الدراسة النظرية على سوق الأوراق المالية الإسلامية في ماليزيا.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من عرض الدراسات والأبحاث السابقة وكذلك أغلب المراجع والمصادر التي استطاع الباحث الحصول عليها حول هذا الموضوع أن معظمها متقارب في الإطار النظري والفكرة العامة، وأن هذه الدراسات هي دراسات سوق الأوراق المالية الإسلامية من ناحية نظرية، حيث تعرض التصور أو الرؤية المستقبلية التي ينبغي أن تكون عليها تجربة سوق الأوراق المالية الإسلامية، ولم تناقش طبيعة الاختلاف بين نظرية العمل في سوق الأوراق المالية والإسلامية بخصوصيتها وشموليتها، وبرصد معالمها وواقعها بدقة وتفصيل، على الرغم من أن كثير من الدراسات قد تحدثت عن سوق الأوراق المالية الإسلامية دون سوق رأس المال الإسلامي، إلا أن معظمها لم تركز على الجانب العملي التطبيقي، عدا الرسائل العلمية.

الإضافة التي تقدمها هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

لا يمكن اعتبار هذه الدراسة سوى عملاً مكملًا للجهود السابقة في نفس المجال ومتميزاً من حيث سعي هذه الدراسة إلى وضع تصور متكامل نظري وواقعي لتجربة سوق رأس المال الإسلامي، متخذاً من التجربة الماليزية النموذج الواقعي لبيان أهم معالم الاختلاف بين النظرية والتطبيق الفعلي لسوق رأس المال الإسلامي، مع محاولة الابتعاد عن مناقشة المسائل الفقهية، الأمر الذي يقتضي من الباحث مراجعة المصادر والمراجع الاقتصادية

الإسلامية الحديثة، ومن ثم دراسة وتحليل تلك الآراء بعد جمعها وتبويبها وتصنيفها، وذلك من أجل تعزيز ثقة المستثمر المسلم في تلك الأسواق، الأمر الذي يجعلها تخوض في مجال المنافسة الكاملة في الأسواق المالية العالمية بكفاءة وفاعلية.

ثامنا: صعوبات البحث

لقد اعترض إعداد هذا البحث جملة من الصعوبات يمكن ذكر أهمها:

- 1- على الرغم من تنوع الأبحاث في الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة في الوقت الحالي مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن قلة المواضيع المتخصصة الدقيقة في موضوع الأطروحة شكلت عائقا اعترض سبيل إعداد هذا البحث، والأمر الأكثر إعاقة هو صعوبة الحصول على للتوفر منها، خاصة داخل الوطن حيث تكاد تكون شبه منعدمة، وقد تم الحصول على معظم المراجع من خارج الوطن بطرق مختلفة وهو ما استغرق الوقت الأكبر.
- 2- إن الاقتصاد الإسلامي عموما وسوق رأس المال الإسلامي خاصة يعتبر مجال جديد يتطلب خلفية نظرية لا تركز عليها برامج التكوين في تخصص العلوم الاقتصادية في الجامعة الجزائرية.

تاسعًا: خطة وهيكل البحث

بغية حل الإشكال المطروح وإثبات صحة الفرضيات من عدمها والتوصل إلى نتائج معينة، تم اعتماد خطة توزعت فيها المادة العلمية للبحث على ستة فصول.

تناول الفصل الأول منها والمعنون ب: الركائز الشرعية لقيام سوق رأس المال الإسلامي، تم التطرق فيه إلى موقع سوق رأس المال على خريطة النشاط الاقتصادي من منظور الاقتصاد التقليدي، بالتطرق لماهية السوق المالية، ثم أنواع الأسواق المالية، وفي الشق الثاني مقومات سوق رأس المال الإسلامي، بتوضيح الحاجة إلى قيام سوق رأس مال إسلامي والرقابة الشرعية عليه، بالإضافة إلى سوق رأس المال الإسلامي من خلال الركائز الشرعية لقيامه، ثم صناعة الهندسة المالية الإسلامية لتطوير سوق رأس المال الإسلامي، وكذا واقع الصناعة المالية الإسلامية.

أما الفصل الثاني والمعنون ب: الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي، تم التركيز في على إصدار وتداول الأسهم (أدوات الملكية) في سوق رأس المال الإسلامي من خلال دراسة الأسهم من منظور الاقتصاد التقليدي، ثم إصدار الأسهم والاكتتاب فيها من منظور الاقتصاد الإسلامي، ثم تداول الأسهم من منظور الاقتصاد الإسلامي، وفي الشق الثاني من هذا الفصل تم التطرق إلى إصدار وتداول الصكوك الاستثمارية الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي، من خلال السندات من منظور الاقتصاد التقليدي، ثم مفهوم الصكوك الاستثمارية الإسلامية وأنواعها، ثم ضوابط ومخاطر الصكوك الاستثمارية الإسلامية، ثم تطور حجم الصكوك الإسلامية ودور التصكيك الإسلامي في تطوير سوق رأس المال الإسلامي.

أما الفصل الثالث والمعنون ب: عقود المعاملات الحديثة في سوق رأس المال الإسلامي، فقد ركز على العقود المستقبلية من منظور الاقتصاد الإسلامي، من خلال العقود المستقبلية والعقود الآجلة في سوق رأس المال التقليدي ثم التقدير الشرعي للعقود المستقبلية والدور التحوطي للعقود المستقبلية بعد تطويرها بما يتفق والشريعة الإسلامية، ثم عقود الاختيار وعقود المبادلات من منظور الاقتصاد الإسلامي، وذلك بدراسة عقود الخيارات في سوق رأس المال التقليدي، ثم التقدير الشرعي لعقود الخيارات والدور التحوطي لها بعد تطويرها بما يتفق والشريعة الإسلامية، ثم عقود المبادلات في سوق رأس المال التقليدي، وأخيرا المؤشرات في سوق رأس المال الإسلامي، من خلال مفهوم المؤشرات وأنواعها، ثم إصدارات مؤشرات سوق الأسهم الإسلامية كبديل لمؤشرات السوق العالمية التقليدية.

أما الفصل الرابع والمعنون ب: إجراءات التعامل وشرعية المعاملات في سوق رأس المال الإسلامي، تم التطرق فيه إلى إجراءات التعامل في سوق رأس المال الإسلامي، من خلال الوساطة المالية في سوق رأس المال الإسلامي، وأمر البيع والشراء في سوق رأس المال الإسلامي، تسعير الأوراق المالية في سوق رأس المال الإسلامي، ثم المعاملات العاجلة في سوق رأس المال الإسلامي، من خلال تعريف المعاملات العاجلة وأغراض المتعاملين بها، أنواع المعاملات العاجلة وتوصيفها الشرعي، ثم المعاملات الآجلة في سوق رأس المال الإسلامي، من خلال التعريف بالمعاملات الآجلة وأغراض المتعاملين بها وتوصيفها الشرعي، أنواع المعاملات الآجلة وتوصيفها الشرعي.

أما الفصل الخامس والمعنون ب: مدخل لسوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا والرقابة الشرعية عليه، حيث تضمن نظرة على اقتصاد ماليزيا وسوق رأس المال فيها، بالتعريف بدولة ماليزيا واقتصادها ثم سوق رأس المال في ماليزيا والجهات الرقابية فيه، ثم سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا والرقابة الشرعية عليه، سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا في إطاره العام، ثم الرقابة الشرعية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا.

أما الفصل السادس والأخير والمعنون ب: واقع سوق سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، تم التطرق فيه إلى الأدوات المالية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، وهما نوعان أدوات الملكية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، والصكوك الاستثمارية الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، ثم المشتقات والمعاملات ممثلة في خدمات الوساطة والبيع القصير ثم المؤشرات الشرعية في سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا.

أخيرا وبعد دراسة مختلف جوانب البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج ومجموعة من التوصيات تضمنتها خاتمة البحث.